

Distr.: General
28 April 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 166 من جدول الأعمال

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن 1863 (2009)

أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021
والميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/
يونيه 2023 لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

550 608 600 دولار	اعتمادات الميزانية للفترة 2021/2020
525 615 700 دولار	نفقات الفترة 2021/2020
24 992 900 دولار	الرصيد الحر للفترة 2021/2020
519 874 500 دولار	اعتمادات الميزانية للفترة 2022/2021
519 385 100 دولار	النفقات المتوقعة للفترة 2022/2021 ^(أ)
489 400 دولار	النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2022/2021
526 933 600 دولار	الاقتراح الذي قدمه الأمين العام للفترة 2023/2022
(2 236 900 دولار)	التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة 2023/2022
524 696 700 دولار	توصية اللجنة الاستشارية للفترة 2023/2022

(أ) التقديرات في 31 آذار/مارس 2022.



أولا - مقدمة

1 - أثناء نظرها في تمويل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال (A/76/552 و A/76/711 (نسخة مسبقة))، اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على الإنترنت بممثلي الأمين العام، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، واختتموا برود خطية وردتها في 14 نيسان/أبريل 2022. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/76/760)، ويمكن الاطلاع على تلك المتعلقة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/76/735).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

2 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 295/74 ومقرها 571/74، مبلغا إجماليه 608 600 550 دولار (صافيه 543 269 700 دولار) للإنفاق على مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وبلغت نفقات الفترة مبلغا إجماليه 700 615 525 دولار (صافيه 517 773 100 دولار)، بمعدل تنفيذ للميزانية قدره 95,5 في المائة، مقارنة بمعدل 92,5 في المائة للفترة 2020/2019. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، والبالغ قدره 24 992 900 دولار بالقيمة الإجمالية، نسبة 4,5 في المائة من المستوى الإجمالي للموارد المعتمدة لهذه الفترة.

3 - ويعكس الرصيد الحر البالغ 24 992 900 دولار من المستوى الإجمالي للموارد المعتمدة للفترة 2021/2020 جموع تأثير ما يلي: (أ) نفقات أقل من المبلغ المخصص لها في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (1 050 000 دولار، أو 1,2 في المائة) والتكاليف التشغيلية (38 437 900 دولار، أو 11,7 في المائة)؛ (ب) وتجاوز النفقات المبلغ المخصص لها في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (14 495 500 دولار، أي بنسبة 10,6 في المائة). وترد في الفرع ثالثا - باء من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية المكتب للفترة 2021/2020 (A/76/552) معلومات موجزة عن عمليات نقل مبلغ (14 495 500 دولار، أو 2,6 في المائة) من المجموعة الثالثة إلى المجموعة الأولى. كما يرد تحليل مفصل للفروق في الفرع رابعا من ذلك التقرير.

4 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الالتزامات غير المصفاة بلغت 69 638 100 دولار في 30 حزيران/يونيه 2021، مما يعكس انخفاضا قدره 40 267 500 دولار (أو 36,6 في المائة)، مقارنة بمبلغ 109 905 600 دولار في 30 حزيران/يونيه 2020.

مسائل متعلقة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

5 - ضمن سياق النظر في تقارير الأمين العام عن تمويل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، كان معروضا على اللجنة الاستشارية أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021 (A/76/5 (Vol. II)). وقدم المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات تتعلق بالمكتب فيما يتعلق بأوجه القصور في إطار إدارة

سلسلة التوريد (المرجع نفسه، الفقرة 130؛ وانظر الفقرة 35 أدناه). وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات وتأمل أن تُنفَّذ التوصيات في الوقت المناسب.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

6 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت 417 723 600 دولار، حتى 31 آذار/مارس 2022. أما في نهاية الفترة المالية الحالية، فمن المتوقع أن يبلغ مجموع النفقات 519 385 100 دولار مقابل اعتمادات قدرها 519 874 500 دولار، وبذلك يتبقى نقص في الإنفاق قدره 489 400 دولار (أو 0,1 في المائة).

7 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن مجموع المبالغ التي قُيِّمت على الدول الأعضاء كأصبية مقررة فيما يتعلق بالمكتب منذ إنشائه قد بلغ حتى 10 آذار/مارس 2022 مبلغاً قدره 6 188 924 000 دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى ذلك التاريخ نفسه 5 724 434 000 دولار، وبذلك بلغ الرصيد غير المسدد 464 490 000 دولار. وتشير المعلومات المستكملة التي تلقتها اللجنة، عند الاستفسار، إلى أن الاشتراكات المقررة غير المسددة لمكتب الدعم بلغت 295 743 200 دولار في 1 نيسان/أبريل 2022. وأبلغت اللجنة بأنه حتى 7 آذار/مارس 2021، بلغ الرصيد النقدي المتاح للمكتب 49 579 000 دولار، وهو مبلغ لا يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر وقدره 111 011 000 دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن سيولة المكتب كانت منخفضة جداً في حزيران/يونيه 2021 وأن البيعة اقترضت من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (A/76/5 (Vol. II)، الفقرة 33). وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق أن المساهمات غير المسددة كانت تمثل 57 في المائة من الاعتمادات المخصصة للفترة 2022/2021 حتى 1 نيسان/أبريل 2022 لمكتب الدعم. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة حثت مراراً جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (A/75/822/Add.4، الفقرة 8).

8 - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه قد جرت تسوية جميع المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره 44 000 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وصوّق على المعدات المملوكة للوحدات وسُددت تكاليفها حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره 33 110 000 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

9 - أنشأ مجلس الأمن ولاية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بموجب قراره 1863 (2009). وقد مدد المجلس بموجب قراره 2614 (2021) الولاية لفترة وجيزة من 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 31 آذار/مارس 2022، وتلاه آخر تمديد لغاية 31 آذار/مارس 2023 في قراره 2628 (2022)، الذي أيد فيه المجلس قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بإعادة تشكيل

بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال لتصبح بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ابتداء من 1 نيسان/أبريل 2022 لفترة أولية مدتها 12 شهرا (القرار 2628 (2022)، الفقرة 22).

10 - وأذن مجلس الأمن أيضا في قراره 2628 (2022) للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (أ) بأن تنشر، لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، عددا أقصاه 19 626 فردا نظاميا، منهم ما لا يقل عن 1 040 فردا من أفراد الشرطة، بما في ذلك خمس وحدات شرطة مشكلة، وأيد قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سحب 2 000 فرد بحلول ذلك التاريخ؛ (ب) وأذن للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بنشر، بين 1 كانون الثاني/يناير 2023 و 31 آذار/مارس 2023، عددا أقصاه 17 626 فردا نظاميا، منهم ما لا يقل عن 1 040 فردا من أفراد الشرطة، بما في ذلك خمس وحدات شرطة مشكلة. وفي القرار ذاته، أحاط المجلس علما بالاقترح المشترك⁽¹⁾ ويتوخى إجراء مزيد من التخفيضات حتى يصل عدد الأفراد النظاميين إلى 14 626 (بما في ذلك عدد أدناه 1 040 شرطيا) بحلول نهاية المرحلة 2 (أيلول/سبتمبر 2023)؛ و 10 626 فردا من الأفراد النظاميين (بما في ذلك عدد أدناه 1 040 فردا من أفراد الشرطة) بحلول نهاية المرحلة 3 (حزيران/يونيه 2024)؛ وعدد صفر من الأفراد بحلول نهاية المرحلة 4 (كانون الأول/ديسمبر 2024). وقد أعرب المجلس أيضا عن اعتزامه الإذن بهذه التخفيضات، مع مراعاة الحالة في الصومال والتقييمات التقنية المنتظمة والمشاركة المبينة في الفقرة 51 من القرار.

11 - وفيما يتعلق بالمكتب، طلب مجلس الأمن، في قراره 2628 (2022)، في جملة أمور، إلى الأمين العام أن يواصل تقديم مجموعة من عناصر الدعم اللوجستي وأن يضع خطة مناسبة للدعم اللوجستي (انظر الفقرة 12 أدناه)، تمشيا مع الفقرتين 26 و 27 من القرار؛ وأعرب عن اعتزامه النظر في زيادة عدد قوات الأمن الصومالية المؤهلة للحصول على الدعم من خلال مكتب دعم البعثة على النحو المبين في الفقرة 37؛ وشدد على أهمية أن تعمل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية وقوات الأمن الصومالية بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في تقديم الدعم اللوجستي، بما يشمل، من بين أشياء أخرى، إدراج المكتب ضمن التخطيط للعمليات العسكرية، وضمان أمن القوافل والمطارات، وحماية المدنيين، وحماية طرق الإمداد الرئيسية (القرار 2628 (2022)، الفقرات 37-39).

باء - الاحتياجات من الموارد

12 - عند استفسارها، تلقت اللجنة الاستشارية رسالة من المراقب المالي تشير إلى أنه نظرا للتأخير في الاقتراح المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن الأهداف الاستراتيجية لبعثة الاتحاد الأفريقي المعاد تشكيلها وحجمها وتكوينها وخيارات استمرار الدعم اللوجستي للأمم المتحدة اعتبارا من عام 2022، أعدت الأمانة العامة مقترح الميزانية للفترة 2023/2022 استنادا إلى ولاية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال المبينة في القرارين 2568 (2021) و 2614 (2021) (انظر الفقرة 9 أعلاه). وأبلغت اللجنة بأن الأمين العام، على النحو المطلوب في القرار 2628 (2022)، سيضع، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية والجهات المانحة، بشأن الأهداف الاستراتيجية لبعثة الاتحاد الأفريقي المعاد تشكيلها في الصومال افتراضات الميزانية المقدمة لفترة الميزانية 2023/2022 إلا بعد الانتهاء من وضع الخطة. ومع ذلك، تمشيا

(1) الاقتراح الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن في 7 آذار/مارس 2022، والذي أعد بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وبالتشاور مع حكومة الصومال الاتحادية والجهات المانحة، بشأن الأهداف الاستراتيجية لبعثة الاتحاد الأفريقي المعاد تشكيلها في الصومال وحجمها وتكوينها، على النحو المطلوب في القرار 2568 (2021) (القرار 2628 (2022)).

مع مفهوم العمليات المتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ترتأي الأمانة العامة، في جملة أمور، أن الأنشطة التالية قد يكون لها أثر مالي محتمل على العرض المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة 2022/2023: (أ) إجراء استعراض شامل للمعدات المملوكة للوحدات التابعة لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال بقصد الاستعاضة عن المعدات غير الصالحة للغرض بمعدات أكثر ملاءمة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال؛ (ب) وإنشاء قواعد لوجستية مشتركة ومراكز عمليات مشتركة؛ (ج) والحاجة إلى أصول طيران إضافية بما في ذلك الطائرات المسيرة؛ (د) وتخفيض عدد الأفراد النظاميين البالغ 2 000 في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022؛ (هـ) وطلب وحدات إضافية لتمكين البعثة؛ (و) والزيادة المقررة في عدد الموظفين المدنيين التابعين للبعثة (من 70 إلى 85 فرداً).

13 - وأشير إلى اللجنة الاستشارية أنه من المتوقع على الرغم مما سبق، من منظور التخطيط، أن يجري تقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في إطار الميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة 2023/2022، والتي تبلغ 526,9 مليون دولار. وسوف تتعكس التغييرات التي أدخلت على الولاية وافتراسات التخطيط وإطار الميزنة القائمة على النتائج للمكتب في الفترتين من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيه 2022 ومن 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 انعكاساً دقيقاً في تقارير الأداء ذات الصلة.

14 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقترح الأمين العام بشأن ميزانية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للفترة المالية 2023/2022 قدم في شباط/فبراير 2022 قبل أن يتخذ مجلس الأمن قراره 2628 (2022) في 31 آذار/مارس 2022. وبالتالي، فإن افتراضات التخطيط الواردة في مقترح الميزانية لا تعكس التغييرات التي طلبها المجلس في قراره. واللجنة على ثقة من أن تحديداً لأثر قرار المجلس على ولاية المكتب وميزانيته المقترحة للفترة 2023/2022، بما في ذلك وضع خطة مناسبة للدعم اللوجستي وتخفيض عدد الأفراد النظاميين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية بمقدار 2 000 فرد بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022، سيقدم إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في هذا التقرير.

15 - وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة الاستشارية على ثقة من أن المكتب، عندما يضع خطة الدعم اللوجستي المناسبة، لتطبيق الدروس المستفادة من دعمه لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال وأفضل الممارسات من العمليات الأخرى بغية تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في جهوده الرامية إلى تقديم حزمة لوجستية للبعثة، بما في ذلك من أجل إدارة سلسلة التوريد الخاصة بها (انظر الفقرة 35 أدناه).

16 - وتمثل الميزانية المقترحة البالغة 526 933 600 دولار للفترة 2023/2022 زيادة قدرها 100 059 7 دولار، أو 1,4 في المائة، مقارنة بالموارد البالغة 500 874 519 دولار المعتمدة للفترة 2022/2021 (انظر الجدول أدناه).

الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	الموارد المعتمدة	النفقات المخصصة	النفقات في 31 آذار/	تقديرات التكاليف	المبلغ	النسبة المئوية	الفئة
	(2021/2020)	(2021/2020)	مارس 2022	(2023/2022)			
(0,4)	136 659,4	146 716,5	131 501,3	146 087,5	(629,0)		الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
4,1	86 364,2	90 657,9	68 076,8	94 362,6	3 704,7		الموظفون المدنيون
1,4	327 585,0	282 500,1	218 145,5	286 483,5	3 983,4		التكاليف التشغيلية
1,4	550 608,6	519 874,5	417 723,6	526 933,6	7 059,1		إجمالي الاحتياجات

ملاحظة: ترد في البابين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/76/711) معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة إلى جانب تحليل للفروق.

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	القوام المأذون به للفترة 2022/2021 ^(أ)	القوام المأذون به والمقترح للفترة 2022/2023 ^(ب)	الفرق
أفراد الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة	10	10	-
أفراد الوحدات العسكرية التابعة لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال	18 586	18 586	-
أفراد الشرطة التابعون لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال	240	240	-
أفراد الشرطة التابعون لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال	800	800	-

(أ) يمثل الحد الأقصى للقوام المأذون به.

(ب) يعكس الافتراضات الواردة في مقترح ميزانية الأمين العام للفترة 2023/2022 (A/76/711). أذن مجلس الأمن في قراره 2628 (2022) بنشر ما يصل إلى نفس المستوى من الأفراد النظاميين في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وتخفيض عددها بمقدار 2 000 فرد، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر الفقرات 10 و 12 و 13 أعلاه).

17 - وتبلغ الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2023/2022 ما مقداره 146 087 500 دولار، مما يعكس انخفاضاً قدره 629 000 دولار، أو 0,4 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2022/2021 (انظر A/76/711، الفقرات 73-75). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن انخفاض الاحتياجات المقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة يعزى أساساً إلى انخفاض متوسط تكاليف التناوب استناداً إلى الاتجاهات التاريخية للوحدات العسكرية وعناصر شرطة وحدات الشرطة المشكلة للاتحاد الأفريقي (انظر الفقرات 10 و 12 و 13 أعلاه).

إيصال حصص الإعاشة

18 - وفيما يتعلق بزيادة تكلفة إيصال حصص الإعاشة المقترحة للفترة 2023/2022 للوحدات العسكرية (A/76/711، الفقرة 73)، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها لاحظت زيادات كبيرة في تكاليف إيصال حصص الإعاشة على مدى عدد من السنوات عقب النقل المتكرر للمسؤولية بين الأطراف الثلاثة المعنية

مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، ومتعهدو حصص الإعاشة، وأطراف ثالثة متعاقدة) (انظر A/75/822/Add.4، الفقرة 14). وفي حين أشير في مقترح الميزانية إلى أن ما يقرب من 40 في المائة من حصص الإعاشة يجري إيصالها حالياً عن طريق الجو و 60 في المائة عن طريق البر (انظر A/76/711، sect. V. B)، أبلغت اللجنة، عند استفسارها، بأنه خلال الفترة 2023/2022، سيوصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال 59 في المائة من حصص الإعاشة جوا باستخدام أصوله الجوية، وسيجري إيصال نسبة الـ 41 في المائة المتبقية بموجب ترتيب لوجستي جوي لطرف ثالث.

19 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعلومات التفصيلية، التي طلبتها اللجنة وأقرتها الجمعية العامة، غير واردة في مقترح الميزانية للفترة 2023/2022. وتذكر اللجنة بأنها لاحظت مع القلق وقتذاك الافتقار إلى تحليل للتكاليف والمنافع والشفافية في إدارة عقد حصص الإعاشة. وتكرر اللجنة الإعراب عن توقعها بأن الدروس المستفادة ستطبق في إدارة عقد حصص الإعاشة الحالي (انظر أيضا الفقرة 15 أعلاه). ومع مراعاة إعادة تشكيل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، فإن اللجنة على ثقة من أن مقترحات الميزانية المقبلة سوف تتضمن معلومات أكثر تفصيلاً عن إدارة عقود حصص الإعاشة، بما في ذلك التخطيط لإيصالها، وعدد المواقع المخصصة لكل طرف، والاحتياجات من الموارد ذات الصلة (انظر A/75/822/Add.4، الفقرة 14).

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني

20 - فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني (انظر A/76/711، الفقرة 4)، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن الصندوق الاستئماني أنشئ في أعقاب القرارات التي اتخذها مجلس الأمن لدعم بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وكان يدعم في البداية الجيش الوطني الصومالي في عمليات مشتركة مع البعثة، ثم توسع لاحقاً ليدعم أيضاً قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك الشرطة. ومنذ إنشائه وحتى أوائل نيسان/أبريل 2022، ساهم 55 مانحاً بما مجموعه 148 322 200 دولار في الصندوق الاستئماني، برصيد قدره 1,9 مليون دولار لدعم بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال ورصيد قدره 0,54 مليون دولار فقط لدعم قوات الأمن الصومالية. ولذلك وجه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال نداءات عاجلة إلى المانحين لتقديم تبرعات للصندوق الاستئماني ليدعم قوات الأمن الصومالية من أجل التمكين من مواصلة تقديم الدعم لتنفيذ الولاية. وترحب اللجنة الاستشارية بمساهمات المانحين في الصندوق الاستئماني لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية، وهي على ثقة من أن مكتب الدعم سيواصل أنشطته في مجال جمع الأموال.

21 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	الوظائف المشغولة حتى 28 شباط/فبراير 2022	الوظائف المقترحة للفترة الفرق 2023/2022
الوظائف			
الموظفون الدوليون	366	340	366
الموظفون الوطنيون ^(أ)	189	138	189
متطوعو الأمم المتحدة	20	15	20
الأفراد المقدمون من الحكومات	6	5	6
المجموع	581	498	581

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

22 - وتبلغ الموارد المقترحة للموظفين المدنيين للفترة 2023/2022 مبلغ 94 362 600 دولار، مما يعكس زيادة قدرها 3 704 700 دولار، أو 4,1 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2022/2021 (انظر A/76/711، الفقرات 76-79). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة المقترحة في الاحتياجات من الموظفين المدنيين تعزى أساساً إلى تطبيق جدول المرتبات المنقح للموظفين الدوليين اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022. وفيما يتعلق بالمبلغ الإضافي المدفوع في وقت إجازة الراحة والاستجمام بسبب التغيير في ترتيبات سفر متطوعي الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة 78)، أبلغت اللجنة بأن مكتب تقديم الدعم في الصومال يقدم مبلغاً مقطوعاً ثابتاً قدره 960 دولاراً لكل متطوع من متطوعي الأمم المتحدة من أجل السفر للراحة والاستجمام لخمس رحلات في المتوسط في السنة، وأن ذلك الاعتماد كان مدرجاً في ميزانية الفترة 2023/2022.

توصيات بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف

23 - يقترح إنشاء ما مجموعه 581 وظيفة ثابتة ومؤقتة لموظفين مدنيين للفترة 2023/2022، وهو نفس العدد المعتمد للفترة 2022/2021. وعند الاستفسار، جرى التأكيد للجنة الاستشارية أنه ليس ثمة اقتراح بإجراء تغييرات في ملاك الموظفين للفترة 2023/2022. وتذكر اللجنة الاستشارية بأن المكتب شهد سلسلة من عمليات إعادة التنظيم من الفترة 2017/2016 إلى الفترة 2020/2019، واقترح مواصلة إجراء تغييرات في التوظيف، ورأت اللجنة أن هناك حاجة إلى فترة من الاستقرار وإلى تقييم فعالية الهياكل التي أعيد تنظيمها (انظر A/75/822/Add.4، الفقرة 21، و A/74/737/Add.8، الفقرة 12، و A/73/755/Add.8، الفقرتان 27 و 28).

معدلات الشغور

24 - يقدم الجدول أدناه موجزاً لمعدلات الشغور بالنسبة للموظفين المدنيين المسجلة في الفترتين 2021/2020 و 2022/2021 فضلاً عن المعدلات المقترحة للفترة 2023/2022. وتلاحظ اللجنة عدم وجود مبرر لتطبيق معدلات تختلف عن معدلات الشغور الفعلية التي سجلت خلال الفترة الحالية، مثل: (أ) المعدل المقترح البالغ 20 في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، في حين أن المعدلات الفعلية والمعدلات المتوسطة الفعلية كانت 25 في المائة

و 22,5 في المائة للأولى و 28,2 في المائة و 29,5 في المائة للثانية في 31 آذار/مارس 2022؛ (ب) والمعدل المقترح بنسبة 10 في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة، مقارنة بالمعدل الفعلي البالغ 25 في المائة والمعدل الفعلي المتوسط البالغ 20 في المائة في 31 آذار/مارس 2022؛ (ج) والمعدل المقترح صفر في المائة للأفراد المقدمين من الحكومات، مقارنة بالمعدل الفعلي البالغ 50 في المائة والمعدل المتوسط الفعلي البالغ 16,7 في المائة في 31 آذار/مارس 2022.

(بالنسبة المئوية)

الفئة	المعدلات المدرجة في الميزانية للفترة 2021/2020		المعدلات الفعلية المدرجة في الميزانية 2022		المعدل الفعلي حتى المتوسط الفعلي	
	الفترة 2021/2020	الفترة 2021/2020	الفترة 2022/2021	الفترة 2022	مارس 2022	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
الموظفون المدنيون						
الموظفون الدوليون	9,0	7,6	8,0	6,6	8,2	8,0
الموظفون الوطنيون						
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	20,0	20,0	20,0	25	22,5	20,0
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	9,0	27,5	20,0	28,2	29,5	20,0
متطوعي الأمم المتحدة	10,0	20,0	20,0	25	20	10,0
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	33,3	-	50	16,7	-

25 - تكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها بأن معدلات الشغور المقترحة ينبغي أن تستند، قدر الإمكان، إلى المعدلات الفعلية. وفي حال اختلاف المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي أن تقدم بانتظام مبررات واضحة في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة بها (انظر الفقرة 24 من الوثيقة [\(A/75/822/Add.4\)](#)).

الوظائف الشاغرة

26 - عند استقارها، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه من بين الوظائف الثابتة والمؤقتة الـ 82 الشاغرة حتى 28 شباط/فبراير 2022، كانت 38 وظيفة ثابتة (1 ف-4 و 2 ف-3 و 1 خ م، و 4 وظائف وطنية من الفئة الفنية و 30 وظيفة من فئة الخدمات العامة) شاغرة لمدة سنتين أو أكثر (تتراوح المدة بين 24 و 56 شهرا)، مما يعكس زيادة قدرها 28 وظيفة شاغرة منذ فترة طويلة، مقارنة بـ 10 وظائف من هذا القبيل في آذار/مارس 2021. وأبلغت اللجنة بأنه يجري حاليا اختيار أطول الوظائف الشاغرة زمنا (الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة، 56 شهرا) وأنه سيجري شغل الوظيفة بحلول 1 حزيران/يونيه 2022. وأشار إلى اللجنة أيضا بأنه رغم أن عملية التوظيف بلغت مراحل مختلفة لمعظم الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة، سيجري استعراض ثلاث وظائف شاغرة منذ فترة طويلة (1 موظف للسلامة من الحرائق (خ م) و 2 مساعد للشؤون المالية والميزانية (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) في سياق تنقيح الاحتياجات من الموظفين لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية (انظر الفقرتين 11 و 12 أعلاه). وتلاحظ اللجنة أنه خلال الفترة من آذار/مارس 2021 إلى شباط/فبراير 2022، زاد العدد الإجمالي للوظائف الثابتة والمؤقتة الشاغرة منذ فترة طويلة من 10 وظائف إلى 38 وظيفة، كما زاد العدد الإجمالي للوظائف الثابتة والمؤقتة

شاغرة من 80 إلى 82 وظيفة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن غالبية الوظائف الثابتة والمؤقتة الشاغرة لمدة سنتين أو أكثر لا تزال وظائف ثابتة ومؤقتة وطنية (انظر A/75/822/Add.4، الفقرة 25؛ وانظر أيضاً الفقرتين 30 و 31 أدناه). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدم معلومات مستكملة عن حالة الاستقدام لشغل الوظائف الثابتة والمؤقتة الشاغرة إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في هذا التقرير.

27 - وعند استفسارها، زودت اللجنة الاستشارية بمخطط تنظيمي يتضمن الوظائف الثابتة والمؤقتة الشاغرة المشار إليها فيه (انظر المرفق). واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المخططات التنظيمية التي تتضمن وظائف ثابتة ومؤقتة شاغرة محددة بوضوح ستقدم في مشاريع الميزانية المقبلة لعمليات حفظ السلام. وتذكر اللجنة بأن الجمعية العامة كررت الإعراب عن قلقها إزاء العدد المرتفع للشواغر في ملاك الموظفين المدنيين، وكررت طلبها إلى الأمين العام أن يكفل ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة. وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية كذلك إلى الأمين العام أن يجري استعراضا للوظائف التي ظلت شاغرة لمدة 24 شهرا أو أكثر وأن يقترح في مشروعه المقبل للميزانية إما الإبقاء عليها مع تقديم مبررات واضحة للحاجة إليها وإما إلغاءها (القرار 306/75، الفقرة 17).

نقل الوظائف من مقديشو إلى نيروبي

28 - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن الظروف العملية في الصومال تتطلب أن يستعرض المكتب دوريا حجم ملاك الموظفين والتوزيع الجغرافي لموظفيه، لا سيما استجابة للوضع الأمني المتغير، والاعتبارات الاستراتيجية المتغيرة ولجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وكان استعراض الأهمية الحيوية خلال جائحة كوفيد-19 جزءا من خطة استمرارية الأعمال التي كان تهدف إلى ضمان تنفيذ الولاية، مع تخفيض عدد الموظفين في المنطقة الشديدة الخطورة للتقليل من احتمالات تعرضهم للمخاطر البدنية والطبية. وقد تم ذلك من خلال تحديد المهام البالغة الأهمية لدعم الولايات، ثم تحديد المهام "المعتمدة على الموقع" التي تتطلب موظفين في مسرح العمليات. ثم قام استعراض آخر بتقييم الحد الأدنى لعدد الموظفين الذين يؤدون المهام المعتمدة على الموقع المطلوبة في مسرح العمليات في أي وقت من الأوقات. ونظر في نقل المهام التي يمكن أداؤها بفعالية عن بعد إلى نيروبي، في حين يقوم الموظفون المعنيون بالسفر إلى الصومال دوريا. ويخضع أولئك الذين يؤدون وظائف تعتمد على الموقع لدورة تناوب، حيث يأتي كل واحد من الموظفين المعنيين إلى الصومال لفترة زمنية محددة. وكجزء من تدابير التخفيف من آثار كوفيد-19، تم وضع جميع الموظفين الوطنيين في الصومال في ترتيبات العمل البديلة.

29 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه عقب استعراض أجري في عام 2021 لنشر موظفين دوليين بعد الجائحة، نقل ما مجموعه 15 وظيفة من وظائف المكتب من الصومال إلى كينيا (1 مد-1، و 4 ف-4، و 3 ف-3، و 6 خ م، و 1 م ف و)، وأعيد تعيين شاغليها بمهام مماثلة، دون تغيير في التسمية وكان هناك تغيير في الموقع الجغرافي للوظائف فقط. وفيما يتعلق بنقل وظيفة واحدة من وظائف الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، أبلغت اللجنة، عند استفسارها، بأن الوظيفة كانت شاغرة وقت النقل وأنه بموجب الإطار الجديد لتقويض السلطة الذي وضعه الأمين العام، ينفذ رؤساء الكيانات أحكاما معينة من النظام الأساسي والإداري للموظفين والنظام الأساسي والإداري الماليين، بما في ذلك القاعدة 4-8 من النظام الإداري للموظفين "تغيير مركز العمل الرسمي". وفي وقت لاحق، وبعد نقل الوظيفة إلى نيروبي، بدأت عملية الاستقدام في مركز العمل الجديد. ويجب أن يكون الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية من جنسية

البلد الذي يقع فيه المكتب المعني. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه كمثال على الفرق في صافي الأجر المقبوض بين مقديشو ونيروبي (استنادا إلى وظيفة من الرتبة ف-4 (الدرجة 6) مع 3 معالين)، فإن المجموع السنوي سيكون أقل بمقدار 37 228 دولارا إذا كان الموظف مقيما في نيروبي. واللجنة الاستشارية على ثقة من أنه سيجري تقديم معلومات مستكملة عن نقل وظائف المكتب من الصومال إلى كينيا في سياق الميزانية المقترحة المقبلة.

تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية

30 - ناقشت اللجنة الاستشارية المسائل المتصلة بتكليف موظفين وطنيين بالمهام في مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال (A/75/822/Add.4، الفقرات 27-29؛ انظر أيضا V, Sect. A/76/711). وعند استفسارها، أبلغت اللجنة بأنه رغم أن المكتب يوافق على ضرورة تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، فإن التحدي المتمثل في الاستعانة بمرشحين مؤهلين وذوي خبرة لا يزال قائما، على الرغم من التدابير الخاصة الرامية إلى خفض متطلبات الخبرة العملية في الصومال التي وافق عليها مكتب الموارد البشرية في عامي 2018 و 2019. كما أن القيود الأمنية وعمليات التدقيق المعقدة تثبط عزيمة بعض مقدمي الطلبات. وشرع المكتب في برنامج توعية لاجتذاب مجموعة أكبر من المرشحين المؤهلين مما خفض، بالاقتران مع التدابير الخاصة، عدد الشواغر المعلقة منذ فترة طويلة ولكنه لم يسفر عن زيادة كبيرة في نوعية الطلبات الواردة لشغل الوظائف المتاحة في الصومال. وسيظل المكتب من الآن فصاعدا ملتزما بملء الشواغر الحالية للموظفين الوطنيين وبناء قدرات الموظفين الوطنيين من خلال التدريب والدعم الوظيفي. وتحقيقا لهذه الغاية، زاد المكتب من تمويله لتدريب الموظفين الوطنيين وتطويرهم الوظيفي، وركزت القيادة على تحديد المجالات التي يمكن فيها تكليف الموظفين الوطنيين الموجودين بالفعل بمسؤوليات إضافية. وطُلب إلى اتحاد الموظفين الوطنيين أيضا أن يشاركوا بأرائهم بشأن كيفية تحسين مساهمات الموظفين الوطنيين في تنفيذ الولايات. وعلاوة على ذلك، شرع المكتب في إجراء مشاورات وبذل جهود لوضع استراتيجية لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية على مستوى البنات. وسيكون الهدف من بناء القدرات وتمكين المؤسسات الوطنية الصومالية ركيزة هامة لكل من إعادة التشكيل واستراتيجية تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال/بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

31 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام أن ينظر لدى وضع مشاريع الميزانية في خيارات تكفل إكمال مزيد من المهام للعناصر الوطنية، وذلك بما يتناسب مع ولايات البعثات واحتياجاتها (القرار 75/306، الفقرة 18). وتأمل اللجنة أن يبذل مكتب الدعم مزيدا من الجهود لاستكشاف سبل الاستعانة بالموظفين الوطنيين، بمن فيهم متطوعو الأمم المتحدة الوطنيون، لتنفيذ عملياته (A/75/822/Add.4، الفقرة 29). وعلى وجه الخصوص، ترى اللجنة أن مكتب الدعم يحتاج إلى مزيد من الجهود والتخطيط لبناء القدرات الوطنية في سياق التغييرات في الولايات بموجب قرار مجلس الأمن 2628 (2022). وتتطلع اللجنة إلى الحصول على معلومات مستكملة عن وضع استراتيجية على مستوى البعثة لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية في سياق الميزانية المقترحة المقبلة.

32 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالموظفين المدنيين.

3 - التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	المخصصات النفقات المخصصات النفقات حتي						النفقة
	المبلغ	تقديرات التكاليف (2023/2022)	31 آذار/مارس 2022	(2022/2021)	(2021/2020)	(2021/2020)	
النسبة المئوية	(3)-(5)=(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
							التكاليف التشغيلية
-	-	-	-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
(2,3)	(15,6)	662,3	160,0	677,9	152,6	1 163,0	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية
0,3	4,4	1 465,5	880,0	1 461,1	1 010,1	1 795,2	السفر في مهام رسمية
8,3	6 699,6	87 185,5	62 173,8	80 485,9	94 744,2	93 914,9	المرافق والبنية التحتية
33,8	4 031,9	15 949,4	8 436,6	11 917,5	13 693,1	18 816,8	النقل البري
(3,2)	(2 398,1)	73 337,3	59 856,6	75 735,4	59 140,4	81 568,1	العمليات الجوية
1,2	11,7	955,1	241,0	943,4	1 820,9	190,3	العمليات البحرية
(0,7)	(279,2)	37 634,5	28 243,1	37 913,7	40 925,1	41 412,9	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
(9,7)	(1 116,2)	10 358,3	9 853,1	11 474,5	13 142,3	16 674,1	الشؤون الطبية
-	-	-	-	-	-	-	المعدات الخاصة
(4,8)	(2 955,1)	58 935,6	48 301,3	61 890,7	64 518,4	72 049,7	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
-	-	-	-	-	-	-	المشاريع السريعة الأثر
1,4	3 983,4	286 483,5	218 145,5	282 500,1	289 147,1	327 585,0	المجموع

33 - وتبلغ قيمة الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية 286 483 500 دولار للفترة 2023/2022 (مما مثل زيادة قدرها 3 983 400 دولار، أو 1,4 في المائة)، مما يعكس ازدياد الاحتياجات تحت بند السفر في مهام رسمية، والمرافق والهياكل الأساسية، والنقل البري، والعمليات البحرية؛ ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات في إطار فئات الميزانية الأخرى (انظر A/76/711، الفقرات 80-85).

34 - اللجنة الاستشارية غير مقتنعة اقتناعاً تاماً بأن المبررات المقدمة تؤيد بعض الاحتياجات من الموارد الواردة أدناه، وتقدم الملاحظات والتوصيات التالية:

(أ) الاستشاريون والخدمات الاستشارية: تبلغ قيمة الموارد المقترحة 662 300 دولار للفترة 2023/2022، في حين بلغت النفقات 152 600 دولار للفترة 2021/2020 و 160 000 دولار في 31 آذار/مارس 2022. وتذكر اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة أكدت مجدداً أن الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين ينبغي أن تظل في أدنى مستوى على الإطلاق وأن على المنظمة أن تستفيد من قدراتها الداخلية للاضطلاع بالأنشطة الأساسية أو للقيام بالمهام المتكررة على المدى الطويل (القرار 75/306، الفقرة 14). ولذلك، توصي اللجنة بتخفيض نسبته 20 في المائة (132 500 دولار) للاعتماد المقترح للاستشاريين والخدمات الاستشارية؛

(ب) *السفر في مهام رسمية*: يقترح تخصيص مبلغ 1 465 500 دولار للفترة 2022/2023، مما يعكس زيادة قدرها 4 400 دولار، أو 0,3 في المائة. وبلغت النفقات الفعلية 1 010 100 دولار للفترة 2021/2020 وبلغ 880 000 دولار في 31 آذار/مارس 2022. وأبلغت اللجنة، رداً على استفسارها، بأن الموارد المطلوبة للسفر في مهام رسمية، بما في ذلك السفر لأغراض التدريب، تعكس الافتراض بأن جائحة كوفيد-19 ستتحسر وبأن المكتب سيستأنف عمله العادي خلال الفترة 2021/2022. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي مواصلة تطبيق الدروس المستخلصة خلال جائحة كوفيد-19. وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد ضرورة زيادة استخدام الاجتماعات الافتراضية وأدوات التدريب المنفذ عبر الإنترنت، وإبقاء السفر لحضور حلقات العمل أو المؤتمرات أو الاجتماعات عند الحد الأدنى، وتقديم تبريرات مفصلة في حال اقتراح هذا السفر. ولذلك، توصي اللجنة بتخفيض نسبته 20 في المائة (100 293 دولار) للاعتماد المقترح للسفر في مهام رسمية؛

(ج) *المرافق والهياكل الأساسية*: يعكس الاعتماد المقترح البالغ 87 185 500 دولار زيادة قدرها 6 699 600 دولار أو 8,3 في المائة، تعزى أساساً إلى زيادات من قبيل (أ) تحت بند خدمات الصيانة (900 5 569 دولار، أو 56,5 في المائة) بسبب خدمات إدارة المستودعات الإضافية إلى جانب إعادة تصنيف النفقات (انظر الفقرة 36 أدناه)؛ (ب) البنزين والزيوت و مواد التشحيم (500 5 603 دولار، أو 30,3 في المائة) بسبب زيادة تكلفة وقود المولدات وارتفاع الرسوم التشغيلية والإدارية نتيجة للتغيير في الترتيبات التعاقدية (انظر A/76/711، الفقرة 80). وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها أوجه القصور التي حددها مجلس مراجعي الحسابات (انظر الفقرة 35 أدناه) وعدم اليقين فيما يتعلق بالانتقال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، فإنها توصي بتخفيض بنسبة 15 في المائة (900 1 004 دولار) في الزيادة المقترحة البالغة 6 699 600 دولار تحت بند المرافق والهياكل الأساسية؛

(د) *النقل البري*: تبلغ الموارد المقترحة للفترة 2023/2022 ما مقداره 15 949 400 دولار (بزيادة قدرها 4 031 900 دولار، أو 33,8 في المائة) للاقتناء المقترح للمركبات ذات الأغراض الخاصة وأصول النقل البري لتحل محل المركبات والمعدات القديمة (المرجع نفسه، الفقرة 81). ومع مراعاة ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات أيضاً (انظر الفقرة 35 أدناه) وعدم التيقن من الانتقال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض بنسبة 20 في المائة (400 806 دولار) في الزيادة المقترحة للنقل البري البالغة 4 031 900 دولار.

إدارة سلسلة الإمداد

35 - حدد مجلس مراجعي الحسابات أوجه قصور في إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات، بما في ذلك عدم تحديد مستويات المخزونات، والمخزونات والمركبات الفائضة عن الحاجة، والاقتناء الجديد للأصناف المتقادمة في المخزون (A/76/5 (Vol.II)، الفقرة 130 (أ) و (ب) و (د)). ولاحظ المجلس أن المكتب لم يحدد الحد الأقصى لمستوى المخزون، أو مستوى مخزون الأمان، أو الحد الأدنى لمستوى المخزون، أو نقطة إعادة الطلب في مستوى المخزون لتعويض الأصناف المستهلكة، على النحو المطلوب في دليل عمليات التخزين المركزية في الميدان. ومن الأمثلة على ذلك أنه في مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، كان هناك 29 صنفاً مختلفاً تجاوزت فيها كمية المخزون 100 صنف، ولكن استمر شراء أصناف جديدة. واعتباراً من 30 حزيران/يونيه 2021، على سبيل المثال، كانت كمية المخزون لمادة

واحدة 103 مواد، تبلغ قيمتها 11 900 دولار. وعلى الرغم من أنه تم استهلاك صنفين فقط من أصل 103 أصناف في السنة المالية 2021/2020، فقد تم شراء 200 صنف آخر خلال الفترة نفسها. وفيما يتعلق بالمخزونات والمركبات الزائدة، لاحظ المجلس أن بعض البعثات كانت تحتفظ بمركبات ركاب خفيفة تتجاوز المبلغ المأذون به بموجب نسبة دليل التكاليف والنسب الموحدة، وأنه في حالة مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، كان لديه 210 من هذه المركبات مقابل العدد المأذون به البالغ 122 مركبة (انظر الفقرة 15 أعلاه).

تسجيل المصروفات

36 - ناقشت اللجنة الاستشارية التغييرات التي أجراها المكتب على مختلف بنود الميزانية في إطار التكاليف التشغيلية دون تقديم تفسيرات للتغييرات التي أجراها، مما جعل استعراضها وتحليلها للميزانيات المقترحة أمرا صعبا (A/75/822/Add.4، الفقرة 28، و A/74/737/Add.8، الفقرة 20). وتلاحظ اللجنة أنه في الميزانية المقترحة للفترة 2023/2022، تحوّل النفقات المتصلة بخدمات إدارة المستودعات من خدمات أخرى (انخفاض إجمالي قدره 1 981 200 دولار) تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى إلى خدمات الصيانة (زيادة إجمالية قدرها 5 569 900 دولار) في إطار المرافق والهياكل الأساسية (انظر الفقرة 34 (ج) أعلاه). ويشار في المعلومات المقدمة إلى اللجنة إلى أن النقل يعزى إلى تعديل الهوية المحددة لمنتج في أوموجا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بالنسبة للموارد المقترحة في إطار خدمات إدارة المستودعات للفترة 2023/2022، يفتقر مقترح الميزانية إلى تفاصيل عن المبلغ الحالي المتناقل بين أبواب الميزانية والاحتياجات الإضافية المقترحة. وتتوقع اللجنة أن يكفل مكتب تقديم الدعم تسجيل المصروفات بشكل سليم، وتكرر تأكيد أنه كان ينبغي تقديم تبرير ومعلومات مفصلة عن هذه التغييرات في وثائق الميزانية ذات الصلة (A/75/822/Add.4، الفقرة 38).

37 - وفيما يتعلق بمسألة ذات صلة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا، بناء على المعلومات المقدمة إليها، تسجيلًا غير دقيق للنفقات للفترة 2022/2021: (أ) النفقات السلبية التي يبلغ مجموعها 614 400 دولار تتعلق برسوم كشوف المرتبات التي سجلت تحت بند النفقات الخاطئ أثناء تحميل كشوف المرتبات الشهرية. (ب) وجرى عن طريق الخطأ إدراج مبلغ قدره 6,3 ملايين دولار تم الالتزام به بموجب عقود صيانة المرافق تحت نفس الباب الفرعي للبناء والتحويل. وأبلغت اللجنة، عند استفسارها، بأن هذا التسجيل سيغى وسيعاد التسجيل في بند الإنفاق وباب الميزانية الصحيحين قبل إقفال الفترة المالية 2022/2021.

شراء المعدات التكنولوجية ونشر منظومة السلاح المضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون

38 - عند استفسارها، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن معظم حلول التكنولوجيا المتقدمة جرى الحصول عليها من خلال عقود مقررّة في منظومة الأمم المتحدة. وخلال الفترتين 2020/2019 و 2021/2020، تألفت عمليات الشراء الرئيسية، في جملة أمور، من منظومة السلاح المضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون؛ وأنظمة التداير المضادة الإلكترونية؛ وأجهزة التداول بواسطة الفيديو؛ أنظمة الطاقة الكهربائية الشمسية؛ وأجهزة التليفزيون ذات الدوائر المغلقة. وفيما يتعلق بأنظمة منظومة السلاح المضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون، أبلغت اللجنة بأنه بالرغم من أن الأنظمة المركبة في مقديشو وكيسمايو ودوبلي كانت تعمل بكامل طاقتها، فقد تأخرت عمليات النشر في بيدواه وجوهر بسبب الاضطراب والتحديات المرتبطة بعمليات الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19، وحظر السفر، وانخفاض قدرة المتعهد على نشر القوى

العاملة كجزء من الإجراءات الاحترازية المتعلقة بكوفيد-19. واللجنة الاستشارية على ثقة من أنه سيجري تقديم معلومات مستكملة عن نشر أنظمة منظومة السلاح المضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون في سياق مقترح الميزانية المقبلة.

39 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة 34 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.

خامسا - مسائل أخرى

التوازن بين الجنسين

40 - ناقشت اللجنة الاستشارية تعيين مرشحات في مكتب الدعم، بما في ذلك التحديات التي ووجهت على مدى سنوات (A/75/822/Add.4، الفقرة 48). وتلاحظ اللجنة بناء على المعلومات التي تلقتها، عند استفسارها، أن النسب المئوية للموظفات زادت بالنسبة للموظفين الدوليين (من 29 في المائة إلى 47 في المائة)، والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية (من 47 في المائة إلى 50 في المائة)، ومتطوعي الأمم المتحدة (من 47 في المائة إلى 53 في المائة)، في حين انخفضت النسبة المئوية للموظفات الوطنيات من فئة الخدمات العامة (من 44 في المائة إلى 32 في المائة)، كما في 28 شباط/فبراير 2022، مقارنة بكانون الأول/ديسمبر 2020. وتلاحظ اللجنة الاستشارية زيادة النسبة المئوية للموظفات الممثلات في الفئة الدولية، والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، ومتطوعي الأمم المتحدة، وتثق في أن المكتب سيواصل جهوده الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في جميع الفئات الموظفين.

المشتريات من البلدان النامية

41 - أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن المكتب عزز الجهود الرامية إلى زيادة المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا سيما الصومال وبلدان منطقة شرق أفريقيا، من خلال بذل جهود من قبيل تخصيص موارد مكرسة من موظفي المشتريات لتحسين الاتصال وتقديم الدعم للبائعين المحليين، والاتصال من خلال وسائل الإعلام الرقمية المحلية، وموقع المكتب على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي؛ والتعاون مع الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية وغرف التجارة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ وترجمة مستندات المشتريات إلى اللغة الصومالية. وطلبت اللجنة وتلقت معلومات عن أنشطة المشتريات التي اضطلع بها المكتب خلال الفترة من 2017 إلى 2021 (انظر الجدول أدناه).

أنشطة المشتريات التي اضطلع بها المكتب خلال الفترة 2017-2021

(بدولارات الولايات المتحدة)

المبلغ					تصنيف البلدان
2021	2020	2019	2018	2017	
216 049 376,92	221 574 546,50	205 343 005,26	214 615 318,54	261 372 251,78	الاقتصادات النامية
70 530,00	107 143,31	184 977,00	1 736 196,87	403 000,00	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

المبلغ					تصنيف البلدان
2021	2020	2019	2018	2017	
99 088 403,13	78 051 536,52	89 276 976,17	71 427 063,91	64 953 868,61	الاقتصادات المتقدمة النمو
315 208 310,05	299 733 226,33	294 804 958,43	287 778 579,32	326 729 120,39	المجموع

42 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية بناء على ما تقدم من معلومات أنه، مقارنة بمبلغ عام 2017، انخفضت مشتريات المكتب من البلدان النامية في عام 2021 من 261,4 مليون دولار (أو 80 في المائة) إلى 216,1 مليون دولار (أو 68,5 في المائة) ومن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من 403 000 دولار إلى 70 530 دولار، في حين زادت المشتريات من البلدان المتقدمة من 65 مليون دولار (أو 20 في المائة) إلى 99,1 مليون دولار (أو 31,4 في المائة). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة ذكرت بالفقرتين 16 و 18 من قرارها 273/69 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2015، وتكرر تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن يواصل استكشاف طرق ابتكارية إضافية للتشجيع على الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المقر وفي المكاتب الميدانية وأن يشجع البائعين المحليين المهتمين بالأمر على التقدم بطلب للتسجيل في قائمة البائعين لدى الأمانة العامة، بغية توسيع قاعدتها الجغرافية (القرار 75/306، الفقرة 8). واللجنة على ثقة من أن معلومات مستكملة عن مشتريات المكتب ستقدم في سياق مقترح الميزانية المقبل.

المشاريع البيئية وتدابير التخفيف

43 - تلقت اللجنة الاستشارية معلومات عن المشاريع البيئية التي يخطط لها المكتب في مجالات توليد الطاقة (بما في ذلك شراء وتركيب خمسة نظم للطاقة الشمسية الكهروضوئية متصلة بشبكة قوة 50 كيلوفولت أمبير)، وإدارة المياه، وإعادة التدوير، وتدابير التخفيف، بما في ذلك التنظيف. ويقترح اعتماد مبلغ 96 000 دولار لإزالة التلوث من 30 طناً من التربة الملوثة المحفورة من تحت المولدات الكهربائية وصهاريج تخزين الوقود في المخيمات. وعند استفسارها، أبلغت اللجنة بأنه جميع المناطق التي تلوثت تربتها يجب معالجتها لتجنب تلوث موارد المياه الطبيعية الجوفية، والمناطق البحرية والساحلية والحياة البرية، وأن جميع المولدات توضع على أسطح خرسانية مجهزة ببنية احتواء تحتية. وكان تلوث 30 طناً من التربة من جراء النفط المستخدم الذي أُلقي عن طريق الخطأ على طول الساحل.

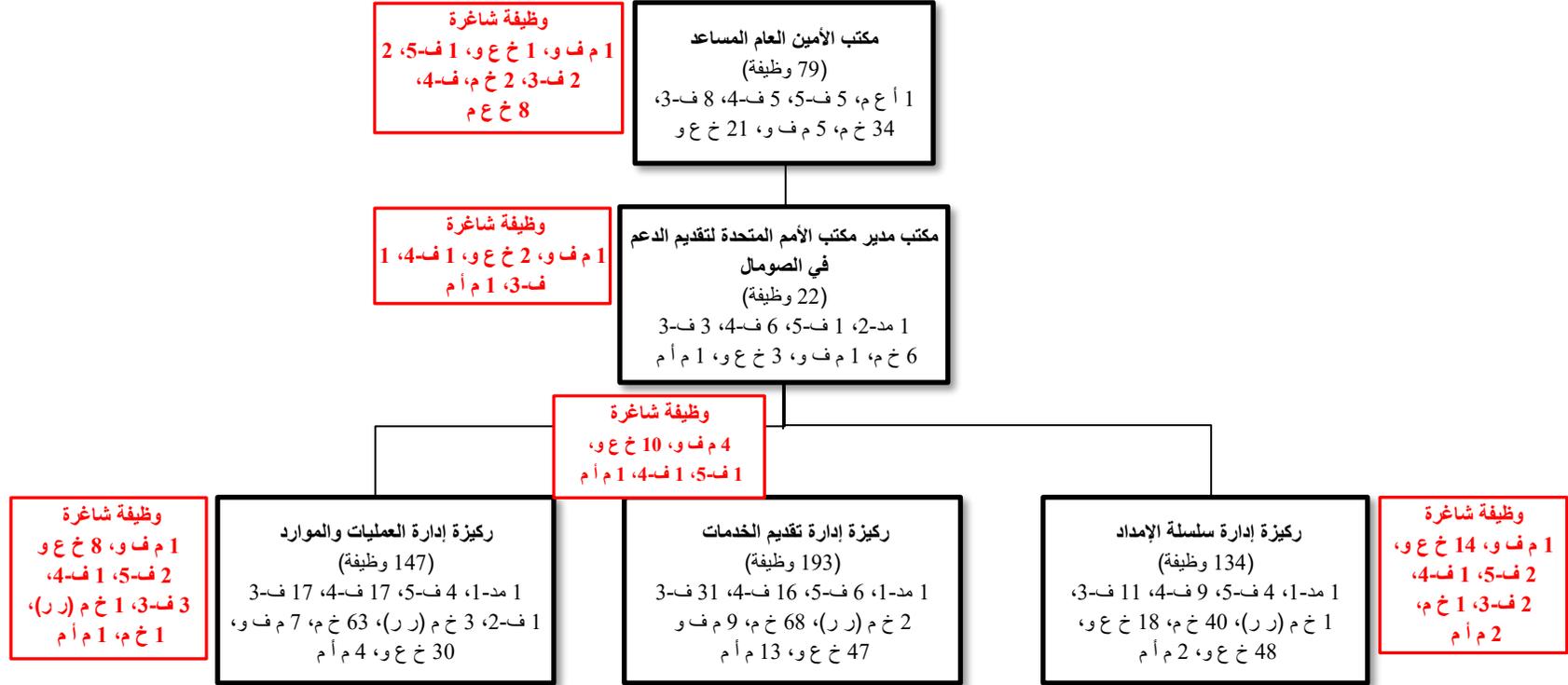
44 - وناقشت اللجنة الاستشارية في الفقرة 16 من تقريرها (A/72/852) التدابير العلاجية التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتنظيف التربة من التلوث والممارسات الجيدة ذات الصلة. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالمشاريع البيئية التي سينفذها المكتب، بما في ذلك تدابير المعالجة. واللجنة على ثقة من أن مكتب الدعم يتخذ جميع التدابير امتثالاً للتوجيهات الصادرة عن إدارة عمليات السلام والدعم العمليتي فيما يتعلق بالإدارة البيئية وإدارة النفايات، والقوانين والممارسات البيئية ذات الصلة للحكومة المضيفة بغية تجنب أي أثر بيئي وضمان التنظيف الكامل لجميع التربة الملوثة (انظر المرجع نفسه، الفقرة 17).

سادسا - الخاتمة

45 - يرد في الفرع خامسا من تقرير الأداء (A/76/552) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل المكتب للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقَيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 24 992 900 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، فضلا عن الإيرادات الأخرى البالغة 16 858 800 دولار من إيرادات الاستثمار (929 900 دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (3 275 200 دولار) وإلغاء التزامات الفترات السابقة (12 653 700 دولار) للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021.

46 - ويرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل المكتب للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 في الفرع رابعا من الميزانية المقترحة (A/76/711). ومع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمقدار 2 236 900 دولار من 526 933 600 دولار إلى 524 696 700 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ 524 696 700 دولار للإنفاق على المكتب خلال فترة اثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023.

المخطط التنظيمي لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، والوظائف الثابتة والمؤقتة الشاغرة



المختصرات: أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ م: الخدمة الميدانية م ف و: موظف وطني من الفئة الفنية؛ خ ع و: موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛ م أم: منطوعو الأمم المتحدة.